الأمم المتحدة

A/66/891*

الجمعية العامة

Distr.: General
22 August 2012
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٢١ من جدول الأعمال

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٢

ثانيا – الأعمال ٢

ألف – مناقشة عامة ٣

باء – الاجتماعات المواضيعية ٦

ثالثا – الاستنتاجات ٢٤

رابعا – التوصيات ٢٤

* أعيد إصدارها لأسباب فنية يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

12-46998 (A) 140912 140912

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – بموجب قرارها ٦٥/٣١٥، قررت الجمعية العامة أن تنشئ، في دورتها السادسة والستين، فريقا عاملا مخصصا معنيا بتنشيط أعمال الجمعية العامة، تكون المشاركة فيه مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء، بغرض:

(أ) تحديد مزيد من السبل لتعزيز دور الجمعية وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها، بعدة طرق من بينها الاستناد إلى القرارات السابقة وتقييم حالة تنفيذها؛

(ب) تقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية في دورتها السادسة والستين.

٢ – ويقدم هذا التقرير والتوصيات الواردة فيه عملاً بذلك القرار.

٣ – وعيَّن رئيس الجمعية العامة، أثناء دورتها السادسة والستين، رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص هما السيدة سوزان وفا – أوغو، الممثلة الدائمة لغامبيا لدى الأمم المتحدة، والسيد ألكسندر لومايا، الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة.

٤ – وقبل أن يبدأ الفريق أعماله رسميا، عقد الرئيسان المشاركان للفريق العامل اجتماعات غير رسمية مع مختلف الدول الأعضاء وممثلين لمجموعات سياسية متنوعة. وأثناء تلك الاجتماعات، استفاد الرئيسان المشاركان استفادةً جمّة من وجهات نظر الدول الأعضاء ومما قدمته من أفكار بشأن مضمون عملية التنشيط وجوانبها التقنية والإجرائية معاً.

ثانيا – الأعمال

٥ – عقد الفريق العامل ستة اجتماعات في ٢٧ آذار/مارس و ١٩ و ٣٠ نيسان/أبريل و ١٠ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه و ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٦ – ونظِّم برنامج العمل في مرحلتين عمليتين على النحو التالي: (أ) المناقشة العامة وتبادل الآراء؛ (ب) الاجتماعات المواضيعية. وتشمل المواضيع التي حددها الرئيسان المشاركان للنظر فيها أثناء الاجتماعات المواضيعية الأربعة ما يلي:

(أ) دور الجمعية العامة وسلطتها وعلاقتها مع سائر الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والمجموعات الأخرى من خارج الأمم المتحدة؛

(ب) أساليب عمل الجمعية العامة، وتنفيذ قراراتها وجدول الأعمال، إضافة إلى المسائل التشغيلية والتقنية الأخرى، بما فيها الخيارات لإجراء الاقتراع على نحو أكثر فعالية من حيث الوقت وأكثر كفاءة وأمناً في الجمعية العامة؛

(ج) دور الجمعية العامة ومسؤوليتها في اختيار الأمين العام للأمم المتحدة وتعيينه، وكذلك في اختيار المرشحين لمناصب الرؤساء التنفيذيين الآخرين في منظومة الأمم المتحدة؛

(د) مهام مكتب رئيس الجمعية العامة، بما في ذلك تعزيز ذاكرته المؤسسية وعلاقته مع الأمانة العامة.

ألف – مناقشة عامة

٧ – عقد الرئيسان المشاركان للفريق العامل الاجتماع الأول للفريق العامل يوم الثلاثاء، ٢٧ آذار/مارس ليتمكن المشاركون من إجراء تبادل عام للآراء. وفي بداية هذا الاجتماع، أدلى رئيس الجمعية العامة ببيان استهلالي. وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، أدلى ممثلو ١٧ وفداً ببيانات، من بينها بيانات باسم مجموعات مختلفة.

٨ – وفي ملاحظاته الافتتاحية، أكد رئيس الجمعية العامة على ضرورة أن تتكيف الجمعية للواقع العالمي الحالي لكي تبقى قوية وكفوءة وفعالة. وباعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة، فإن الجمعية تمثل أيضا أكثر الهيئات عالمية وشرعية في العالم. ولهذا، كان عليها أن تحرز قدراً من التقدم يفوق كثيراً ما أحرزته في تنشيط أعمالها. وقد تمثلت إحدى أهم الخطوات التي اتخذها في تنفيذ قراراتها التي أكد الرئيس بأنها مسؤولية الدول الأعضاء. ودعا الرئيس كذلك إلى اتّباع نُهج ابتكارية إزاء تعزيز مكتب الرئيس على المستوى السياسي ومن حيث الموارد معاً. وبالانتقال إلى موضوع السلام والأمن الدوليين، أشار الرئيس إلى دور الجمعية المكمل لمجلس الأمن، وفقاً للميثاق، مبرزاً أيضا دورها كبديل مناسب للمجتمع الدولي في التصرف أثناء أوقات الجمود. وفي هذا السياق، أشار بوجه خاص إلى أن انخراط الجمعية العامة وتصديها للحالات الناشئة الجديدة ذات الاهتمام المشترك يعكسان مهمة المنظمة الأساسية، وعرض أيضاً تدابير عملية لتنشيط دور الجمعية العامة وفعاليتها. ودعا الرئيس الدول الأعضاء إلى تقديم مقترحات ابتكارية ومحددة لمواصلة تحديد سبل تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وأشار إلى ضرورة إيلاء قدر متساو من الأهمية لمختلف عناصر تنشيط أعمال الجمعية العامة.

٩ – وفي أعقاب البيان الذي أدلى به رئيس الجمعية العامة، أكد الرئيسان المشاركان في ملاحظاتهما الافتتاحية أنهما يرحبان ترحيباً حاراً بقرار الرئيس النصر الذي يقضي باعتماد موضوع ”إصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها“ باعتباره إحدى الدعامات الرئيسية الأربع للدورة السادسة والستين، مع الإشارة إلى أن مبادراته العديدة قد شددت بالفعل على الأهمية التي يوليها شخصياً لتعزيز دور هذه الهيئة وعملها. وأكد الرئيسان المشاركان عزمهما على تيسير توصل الفريق العامل في مداولاته إلى نتائج مثمرة ومرضية عمادها التعاون والشفافية.

وأبدیا أیضاً اعتزامهما دعوة رؤساء اللجان الرئیسیة، عملاً بأحكام القرار ٦٥/٣١٥، إلى إطلاع الفریق العامل على أسالیب عملها. كما ستنظم الأمانة العامة، عند الاقتضاء، إحاطات بشأن مسائل أخرى ذات صلة بالتنشیط، بما فیها بشأن الوثائق. وإضافةً إلى ذلك، شجع الرئیسان المشاركان الوفود على مواصلة عرض وجهات نظرهم وتقدیم ما لدیهم من اقتراحات محددة بشأن التنشیط أثناء أعمال الفریق العامل.

١٠ - وفي النقاش الذي أعقب ذلك، رحبت الوفود جمیعاً بالرئیسین المشاركین وبحضور رئیس الجمعیة العامة، وأعربت عن تأییدها لهدف تنشیط أعمال الجمعیة. ومع أن العدید من الدول الأعضاء رأت أنه من الممكن أن یتحقق ذلك على أفضل وجه من خلال التركیز على الجوانب السیاسیة للمسألة، مثل تعزیز دور الجمعیة وسلطتها، (بما في ذلك علاقاتها مع الأجهزة الرئیسیة الأخرى، ولا سیما مجلس الأمن، بالإضافة إلى عملیة اختیار الأمین العام وتقدیم الدعم إلى مكتب رئیس الجمعیة)، فقد أولى عدد من الوفود الأخرى الأولویة لأسالیب عمل الجمعیة وترشید جدول أعمالها وغیرها من المسائل التقنیة، مثل الوثائق وعملیة الاقتراع.

١١ - ومع ذلك، فقد أُعرب عن تقدیم دعم مشترك للتركیز على عملیة تنفیذ القرارات التي اعتُبرت بالفعل مسألة ذات أهمیة قصوى بحد ذاتها، وقُدمت مقترحات عدیدة بشأن كیفیة تحقیق ذلك. وركزت إحدى مجموعات الدول بوجه خاص على رغبتها في تحدید الأسباب التي تحول دون التنفیذ. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح أحد الوفود أن یوافق الفریق العامل على تنفیذ ”خارطة الطریق“.

١٢ - وفیما یتعلق بدور الجمعیة العامة وسلطتها، برزت علاقة الجمعیة بالأجهزة الرئیسیة الأخرى بروزاً هاماً، واقترن ذلك باعتراض وفود عدیدة على ما اعتبروه تجاوزا من جانب مجلس الأمن لاختصاصاته. وفي حین أفاد أحد الوفود بأن جدول أعمال مجلس الأمن مثقل وأن ذلك یعود تماماً إلى معالجته لمسائل كثیرة للغایة یمكن للجمعیة العامة أن تتناولها، فقد انتقد وفد آخر تقدیم أي اقتراح یملي على مجلس الأمن أسالیب عمله وأعرب عن قلقه إزاء ذلك، مؤكداً أن المجلس یتساوى مع الجمعیة العامة من حیث الأهمیة.

١٣ - وفیما یتعلق باختیار الأمین العام وتعیینه، فقد جددت مجموعة من الدول، من خلال الإشارة إلى المادة ٩٧، دعوتها إلى زیادة شفافیة العملیة وشمولها لجمیع الدول الأعضاء بحیث تتیح المجال للجمعیة العامة كي تشارك فیها بطریقة تتسم بالفعالیة والكفاءة. واقترح أحد الوفود أن یرسل مجلس الأمن قائمة بأسماء المرشحین إلى الجمعیة العامة عوضاً عن اسم مرشح واحد. واقترح المتكلم ذاته أیضا أن تبتّ الجمعیة في هذه المسألة بأغلبیة الثلثین، عوضاً عن

الأغلبية البسيطة المنصوص عليها في القرار ١١ (د-١)، واختتم كلامه مع الإصرار على أن تشجع الجمعية أيضاً المرشحين على تقديم عروض رسمية والتفاعل معهم. ثم دعا المتكلم ذاته الجمعية إلى أن تضطلع بدور أقوى في التعيينات الأخرى للمناصب الرفيعة، وهي نقطة أيدها عدد من الوفود الأخرى.

١٤ - وفيما يتعلق بتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة، وعلى وجه التحديد ذاكرته المؤسسية، أكد العديد من المتكلمين مدى تطور الدور الذي اضطلع به الرئيس والأنشطة التي نفذها خلال السنوات الأخيرة. وشددوا على أهمية ضمان فعالية المكتب، بسبلٍ منها زيادة ميزانيته وتعزيز ذاكرته المؤسسية، وقد أعربوا عن امتنانهم للرئيس لتأكيده هذه النقطة بالضبط. وعزا أحد الوفود ذلك إلى مسألة ضمان توفير فرص متساوية لجميع الدول الأعضاء، المتقدمة منها والنامية، لتولي منصب الرئاسة بكفاءة وفعالية. ووافق متكلم آخر على ألاّ يشكل التمويل عائقاً أمام ذلك. وأثنى عدد من الوفود على إصدار ''دليل رئيس الجمعية العامة'' أثناء انعقاد الدورة الخامسة والستين باعتباره مساهمةً بارزة في تعزيز المكتب وذاكرته المؤسسية معاً. وبصفةٍ عامة، شُدد أيضاً على أهمية نقل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

١٥ - واعتبرت الوساطة مسألة أخرى تكررت الإشارة إليها. وأثنى عدد من الوفود بقوة على الرئيس لاختياره ''دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية'' باعتباره موضوع الدورة السادسة والستين، حيث وجدوا أنه يؤكد على دور الجمعية في مجالي السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك كأداة حيوية لمنع نشوب المنازعات وتسويتها. وعلى نطاق أعمّ، حث بعض المتكلمين على أن تعبّر مواضيع الدورات القادمة عن أهداف تعزيز الجمعية وتنشيطها فضلا عن الأعمال التي تضطلع بها.

١٦ - وفي حين أفادت مجموعة من الدول بأن التركيز حصراً على الجوانب الإجرائية للجمعية العامة وأساليب عملها لن يؤدي إلى تحسين شامل لأعمالها، فقد ركز على أساليب عملها كثيرون آخرون يتطلعون لحضور الإحاطات المقبلة التي سيقدمها رؤساء اللجان الرئيسية وغيرها من المناقشات ذات الصلة. وفي الوقت ذاته، حرصت مجموعة من الدول على تكرار تأكيد الطابع الحكومي الدولي والشامل الذي يجب أن تبقي عليه المناقشات بشأن هذه المسائل.

١٧ - واعتُبر ترشيد جدول الأعمال مجالاً يكتسي أهمية خاصة للوفود الراغبة في أن يتحقق تحسُّن في أساليب عمل الجمعية. وركزت على النظر كل سنتين أو ثلاث سنوات في القرارات وعلى تجميعها، وشجعت أيضا على إلغاء القرارات المتعلقة بمواضيع اعتبروها غامضة بحجة أن تلك القرارات تمس بمصداقية الجمعية في المجال العام الأوسع. كما قُدمت

اقتراحات بشأن النظر مرّة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات في القرارات وتجميعها في اللجان الرئيسية، بالإضافة إلى دمج جوانب من عمل اللجنتين الثانية والثالثة مع عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٨ - وأثيرت مسائل تتصل بالوثائق والاقتراع. وفيما يتعلق بالوثائق، جرت إعادة تأكيد ضرورة توزيع قرارات وسجلات الجمعية في الوقت المناسب، مع تشديد عدد من الوفود على أهمية الاتصالات الإلكترونية وإمكاناتها فيما يتعلق بتوزيع الوثائق في وقتها. واقترحت إحدى المجموعات أن يولي الفريق العامل إدارة الوثائق والترجمة في أوانها مزيداً من الاهتمام، وأفادت بأنه سيكون من المجدي أيضاً أن تعقد جلسة إعلامية عن الجوانب التقنية للاقتراع الإلكتروني.

باء - الاجتماعات المواضيعية

دور الجمعية العامة وسلطتها وعلاقتها بسائر الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والمجموعات الأخرى خارج الأمم المتحدة

١٩ - عقد الاجتماع الثاني للفريق العامل، والذي كان أيضا اجتماعه المواضيعي الأول، في ١٩ نيسان/أبريل، وركز على دور الجمعية العامة وسلطتها وعلاقتها بسائر الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والمجموعات الأخرى من خارج الأمم المتحدة. وأثناء المناقشة، قدم مداخلات ممثلو ١٧ وفدا، بمن فيهم ممثلون شاركوا بالنيابة عن مجموعات من الدول.

٢٠ - وأشار الرئيسان المشاركان، في كلمتهما الافتتاحية، إلى رسالتهما الموجهة إلى جميع الدول الأعضاء والمؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، والتي عمّما بواسطتها برنامج عمل مقترح للفريق العامل. وفي الرسالة، وجّها الدعوة أيضا إلى الوفود للرجوع إلى مرفق تقرير الفريق العامل المقدم في الدورة الثالثة والستين (A/63/959) وتقديم وجهات نظرهما عن حالة تنفيذ البنود المتصلة بدور الجمعية العامة وسلطتها وعلاقتها بسائر الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وأشار الرئيسان المشاركان إلى أن عدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة، ولا سيما القرارات المتخذة بتوافق الآراء يمكن أن يقلص دور الجمعية وسلطتها، على نحو ما لاحظته مرارا وتكرارا العديد من الوفود في الماضي. وأشارا أيضا إلى الموضوع الذي اختاره رئيس الجمعية للمناقشة العامة للدورة السادسة والستين، وهو ''دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية''، والذي طُرح في وقت ملائم بالنسبة لدور الجمعية العامة في التصدي بفعالية وفي الوقت المناسب للتحديات الناشئة والأحداث الراهنة ذات الاهتمام المشترك للمجتمع الدولي.

٢١ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أكد العديد من الدول الأعضاء عن رغبته في تعزيز الجمعية العامة، الذي يمكن تحقيقه حسب رأيهم، بسُبُل منها عقد رئيس الجمعية العامة اجتماعات منتظمة مع سائر رؤساء الأجهزة الرئيسية والهيئات الفرعية على حد سواء؛ وتقديم الرئيس معلومات مستكملة دورية عن تنقلاته والأمين العام إحاطات عن أحدث أنشطته؛ وتسليط الضوء على أعمال الجمعية العامة، بطرق منها عقد المناقشات المواضيعية؛ وكفالة أن يركز برنامج عمل الجمعية العامة على أهم قضايا الساعة. وأشار البعض إلى أن انعدام الإرادة السياسية عموما وتجاوز الأجهزة الأخرى لاختصاصاتها تحديدا هما بمثابة عقبتين رئيسيتين تحولان دون تعزيز الجمعية العامة وتنشيطها.

٢٢ - أما عن علاقة الجمعية العامة بمجلس الأمن، فلا تزال مجموعة من الدول الأعضاء تشعر بقلق عميق إزاء تجاوز مجلس الأمن المستمر لاختصاصاته بشأن مسائل تقع بشكل واضح في نطاق وظائف الجمعية العامة وسلطاتها، حتى في مجالات وضع المعايير والتشريع وشؤون الإدارة والميزانية، ووضع التعريفات، ومسائل أخرى لا علاقة لها بالسلام والأمن الدوليين. وأثيرت في هذا الصدد نقطة واحدة تتعلق بتقرير مجلس الأمن السنوي إلى الجمعية العامة، والذي اعتقدت نفس المجموعة أنه ينبغي أن يكون أكثر شمولا وتحليلي الطابع بقدر أكبر وأن يتضمن الآراء التي عبر عنها أعضاء المجلس أثناء النظر في بنود جدول أعماله. ودعت هذه المجموعة كذلك إلى أن يقدم مجلس الأمن تقارير خاصة ذات منحى موضوعي، رغم أن أحد أعضائها أوضح أن على الجمعية العامة، حسب فهمه، أن تطلب أولا مثل هذه التقارير الخاصة من مجلس الأمن. ومن ناحية أخرى، أكد متكلم تحدث بعد ذلك، أنه لا يوافق على الاقتراح القائل بأن تقرير المجلس كان غير كاف، ملاحظا أن التقرير يعبر بشكل كامل وواقعي عن أنشطة المجلس السنوية. وحذر المتكلم كذلك من التدخل في صلاحيات مجلس الأمن، مؤكدا بشدة على ضرورة احترام الميثاق. ومن نفس المنطلق، شدّد متكلم آخر على أن المجلس يتساوى مع الجمعية العامة وأن من شأن أي مقترحات تحاول التأثير في هذا التوازن أن تكون مبعث قلق. إلا أنه أيد، مع ذلك، تعزيز التعاون فيما بين الأجهزة الرئيسية للتركيز على تبسيط عملها والحد من التداخل. وحث أيضا الفريق العامل على أن يركز على مسائل التوافق، مع تحقيق نتائج ملموسة. ورأت مجموعة أخرى من الدول أن جهود الفريق العامل المتصلة بأساليب عمل مجلس الأمن قد ساهمت في زيادة تحسين تقارير المجلس، وكذلك العلاقة بين الهيئتين.

٢٣ - بيد أن أحد الوفود أكد أن للجمعية العامة، بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة، أسبقية على الأجهزة الرئيسية، مشيرا إلى أن الهيئات الأخرى ترفع تقاريرها إلى الجمعية وأن أعضاء تلك الهيئات تنتخبهم الجمعية. ونتيجة لذلك، رأى الوفد أنه ينبغي إدراج الجمعية قبل

الأجهزة الأخرى، بما في ذلك مجلس الأمن، في جميع وثائق الأمم المتحدة، بما فيها يومية الأمم المتحدة. واقترح وجوب إدراج اجتماعات الجمعية العامة، التي تنشر إلى جانب اجتماعات مجلس الأمن، على اليمين عوضا عن اليسار.

٢٤ - أما عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فقد علق عدد من الوفود بأن التنسيق بين رئيسي الهيئتين هام ومفيد، بما في ذلك لغرض مناقشة برنامج عمل كل منهما. واقترح أحد المتكلمين إمكانية أن تشمل هذه المناقشة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعلى وجه التحديد تطوير أهداف التنمية المستدامة، لكنه حذر من ضرورة ألا يؤدي ذلك إلى إضعاف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأي شكل من الأشكال.

٢٥ - وقُدمت أيضا بعض التعليقات بشأن العلاقة القائمة بين الجمعية العامة والأمانة العامة، وأبرز أساسا الطابع الحكومي الدولي للأمم المتحدة، مما ينطوي على ضرورة التشاور والسعي للحصول على الموافقة الحكومية الدولية لأي قرار تتخذه الأمانة العامة بشأن أولويات المنظمة وأهدافها، وهيكل إداراتها وسير عملها، والميزانية ككل. وأشار بعض الوفود في ذلك الصدد إلى القرار ٦٦/٢٥٧.

٢٦ - ورحب عدد من الوفود باستمرار استخدام المناقشات المواضيعية وذلك كنتيجة ملموسة لعملية التنشيط، وشجعت الوفود على مواصلة استخدامها في المستقبل للتركيز على المسائل ذات الصلة التي يواجهها حاليا المجتمع الدولي. وأشار أحد المتكلمين إلى أن هذا الإنجاز الكبير يمكن تعزيزه بتنظيم مناقشات مواضيعية بشأن الأحداث الراهنة، كما حدث مؤخرا بالنسبة للمناقشة التي جرت بشأن الحد من مخاطر الكوارث. وأبرز متكلم آخر الفرص التي تتيحها المناقشات المواضيعية للتواصل مع المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة.

٢٧ - ولاحظت مجموعة من الدول، مع الارتياح، الجهود التي يبذلها الأمين العام وإدارة شؤون الإعلام وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات والتي ورد ذكرها في تقرير الأمين العام عن تنشيط أعمال الجمعية العامة (A/66/730)، والتي تهدف إلى تسليط المزيد من الأضواء على الجمعية العامة. وطلبت كذلك إليهم مواصلة اتخاذ التدابير المناسبة لإذكاء الوعي العام العالمي بأعمال الجمعية العامة، بسبل منها تيسير وتشجيع قيام وسائط الإعلام بنشر المعلومات عن أعمال الجمعية. وأكدت مجموعة أخرى من الدول أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هو أن تركز الجمعية على المسائل المواضيعية وأن تتخذ التدابير المناسبة، بما في ذلك التصدي للحالات الناشئة الجديدة ذات الاهتمام المشترك. ولاحظت هذه المجموعة أيضا أن الإحاطات التي قدمها الرئيس بشأن الأنشطة التي قام بها مؤخرا كانت مصدرا قيّما للمعلومات.

٢٨ - ويُعتبر تنفيذ القرارات أمرا بالغ الأهمية، وهو ما أشار إليه عدد من المتكلمين مع القلق. واقترح أحد المتكلمين استكمال مرفق تقرير الفريق العامل المقدم في الدورة الثالثة والستين (A/63/959) بحيث يعكس، في عمود منفصل، تنفيذ الولايات. بيد أن مجموعة من الدول أعربت عن اعتقادها الراسخ بأن الأغلبية العظمى من الأحكام الواقعة تحت هذا العنوان تم تنفيذها أو يجري تنفيذها على أساس مستمر، ورأت أيضا أن الأحكام التي يمكن اعتبار أنها لم تنفذ فيما يتعلق بالموضوع يمكن معالجتها وتحليلها على أساس كل حالة على حدة. ويمكن بعد ذلك أن تتجلى هذه العملية في تقرير الفريق العامل، وعند الاقتضاء، في القرار. وذكرت المجموعة، دعما لوجهة النظر هذه، مثالين محددين هما: الحكم الوارد في القرار ٢٤١/٥١ المتعلق بإحالة فروع من التقرير السنوي للأمين العام لكي تنظر فيها اللجان الرئيسية بشكل أكثر تفصيلا، والتي رأت أنها لم تنفذ بعد ولكن ينبغي إخضاعها للمزيد من الدراسة؛ والتحسينات التي سبق اتخاذها فيما يتعلق بتقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

٢٩ - وفيما يتعلق بالعلاقة مع مجموعات أخرى من خارج الأمم المتحدة، أكدت مجموعة من الدول من جديد أن الجمعية العامة هي الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة ذات العضوية العالمية والولاية الواسعة مع مسؤوليات بعيدة الأثر في سياق التحديات الناشئة على الصعيد العالمي. ورحبت كذلك بالجهود التي بذلتها رئاسات مجموعة العشرين، في الآونة الأخيرة، للتواصل مع الجمعية العامة بشأن عملها في مسار تشاوري شامل وبروح من المساءلة والشفافية. إلا أن مجموعة أخرى من الدول كانت أكثر ترددا، واعترض ثلاثة من أعضائها على وجه التحديد وبشكل فردي على مثل هذا التواصل، معربين عن قلقهم إزاء ما اعتبروه غموضا فيه، وعن تخوفهم من أن ذلك قد يقوض دور الجمعية العامة وسلطتها.

أساليب عمل الجمعية العامة، وتنفيذ قرارات الجمعية العامة، وجدول الأعمال، إضافة إلى سائر المسائل التشغيلية والتقنية، بما في ذلك الخيارات لإجراء الاقتراع على نحو أكثر فعالية من حيث الوقت وأكثر كفاءة وأمنا في الجمعية العامة

٣٠ - حظيت أساليب عمل الجمعية العامة، وتنفيذ قرارات الجمعية العامة، وجدول الأعمال، إضافة إلى سائر المسائل التشغيلية والتقنية، بما في ذلك الخيارات لإجراء الاقتراع على نحو أكثر فعالية من حيث الوقت وأكثر كفاءة وأمنا في الجمعية العامة، باهتمام كل من الاجتماع الثالث للفريق العامل، المعقود في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وجزء من اجتماعه الرابع المعقود في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢. وتضمن هذان الاجتماعان الإحاطات التي قدمها رؤساء اللجان الأولى والثانية والثالثة والرابعة والسادسة بشأن أساليب عمل تلك الهيئات، إضافة إلى إحاطة بشأن وثائق قدمها مدير شعبة الاجتماعات والنشر بإدارة شؤون الجمعية

العامة والمؤتمرات. وعقب كل من هذين الاجتماعين، عقدت جلسات أسئلة وأجوبة مع الوفود. وفي أثناء المناقشة اللاحقة، أدلى أكثر من ١٥ متكلما ببيانات، بما في ذلك نيابة عن مجموعتين من الدول الأعضاء.

إحاطة مقدمة من رؤساء اللجان الرئيسية

٣١ - دعا الرئيسان المشاركان رؤساء اللجان الرئيسية كي يقدموا إحاطة إلى الفريق العامل عملا بالفقرة ١٥ من القرار ٦٥/٣١٥، الذي شجعت كل لجنة من اللجان الرئيسية على مناقشة أساليب عملها في الدورة السادسة والستين، ودعت رؤساء اللجان الرئيسية، في الدورة السادسة والستين ”إلى إحاطة الفريق العامل المخصص، حسب الاقتضاء، بما دار في المناقشات المتعلقة بأساليب العمل“.

٣٢ - وحدد رئيس اللجنة الأولى مراحل عمله الثلاث: المناقشة العامة والمناقشة المواضيعية، والبت في مشاريع القرارات والمقررات. ولاحظ الرئيس أن هذه المراحل أثبتت فعاليتها في إدارة عمل اللجنة بكفاءة. وكانت المرحلة الأولى، وهي المناقشة العامة، سمة مشتركة بين جميع اللجان الرئيسية. وقد أثبتت تجربة اللجنة الأولى في هذه الصدد أنه يمكن أن تكون تلك المناقشة أكثر فعالية من خلال استخدام قائمة متجددة للمتكلمين. غير أنه في إطار القيام بذلك، ثمة حاجة إلى إيجاد توازن بين رغبة الوفود في تحقيق التزامن في حضور ممثليهم الرفيعي المستوى والحاجة إلى مواصلة الأخذ بالقائمة المتجددة للمتكلمين. وأشار الرئيس إلى أن هذه مسألة تتعلق أيضا باستخدام موارد المؤتمرات بحكمة، لا سيما في أوقات التقشف في الميزانية.

٣٣ - ويرى الرئيس أنه ينبغي للمناقشات المواضيعية، التي تتبع المناقشة العامة، أن تحسن كذلك تفاعل اللجنة مع مختلف أصحاب المصلحة. ويمكن تحقيق هذا التحسن عن طريق تعزيز الحوار وإمكانية التفاعل بين ممثلي الدول الأعضاء، والممثل السامي لشؤون نزع السلاح، ورؤساء الكيانات المعنية بنزع السلاح. وثمة مجال آخر مستهدف للتحسين وهو مشاركة المجتمع المدني، والطرائق التي يمكن بها زيادة تعزيزه. وخلال الدورة، أشار الرئيس إلى أن اللجنة قد أجرت مناقشة حية بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، وستتواصل المشاورات غير الرسمية بشأن هذا الموضوع الهام داخل اللجنة في العام القادم. وثالثا، سعيا إلى تفادي تكرار اعتماد نفس القرارات كل سنة، فإن القرارات التي لم يطرأ تغير على توافق الآراء بشأنها والتي لا يترتب عليها آثار في الميزانية يمكن اعتمادها مرة كل سنتين، بما يخفف من عبء عمل اللجنة. وأخيرا، فإن جعل مداخلات الوفود أكثر إيجازا ومحاولة تجنب التكرار قد يساعدان على منع التأخير في برنامج عمل اللجنة.

٣٤ - وهناك أيضا الكثير الذي يمكن عمله بشأن المرحلة الثالثة من عمل اللجنة الأولى، أي اتخاذ إجراءات بشأن مشاريع القرارات والمقررات. ومن المهم التأكد من أن تكون المشاريع ذات منحى عملي. وأشار الرئيس إلى أن بعض مشاريع القرارات لا يطرأ عليها إلا تغييرات ضئيلة من دورة إلى أخرى، فقال إنه ربما يكون من الأفضل تحويل هذه القرارات إلى مقررات، لا سيما في الحالات التي لا يتضمن فيها المشروع أي عناصر جديدة. ووجه الرئيس الشكر إلى الوفود التي قامت بذلك خلال الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والستين، وأعرب عن أمله في أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي خلال الدورة السابعة والستين.

٣٥ - ومن المسائل الأخرى المتصلة بزيادة فعالية عمليات اللجنة خضرنة المنظمة. وفي هذا السياق، أيد الرئيس الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لزيادة استخدام النسخ الإلكترونية للوثائق. وقد استخدمت اللجنة الأولى القليل جدا من النسخ المطبوعة في قاعة الاجتماعات خلال الدورة السادسة والستين. وكانت معظم الوفود تحصل على المعلومات من البوابة الشبكية العاملة للجنة الأولى، بوابة Quickfirst، وهي مورد يمكن إدخال المزيد من التحسين عليه.

٣٦ - وأخيرا، أكد الرئيس أنه يتعين تشكيل مكتب اللجنة الأولى قبل انعقاد دورة الجمعية العامة بفترة طويلة من أجل السماح بإجراء المشاورات اللازمة بين مختلف أصحاب المصلحة في عملية نزع السلاح.

٣٧ - وافتتحت رئيسة اللجنة الرابعة ملاحظاتها بالتأكيد على أنه في حين أن بندين فحسب من بنود اللجنة هي بنود غير سنوية، فثمة شعور عام بأن هذا أمر مناسب للهيئة. ثم أوضحت الرئيسة الممارسة الخاصة باللجنة المتمثلة في الاستماع إلى مقدمي الالتماسات، لا سيما بشأن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فلاحظت أنه لم يكن هناك سوى ٦٥ التماسا في الدورة السادسة والستين مقابل ٩٣ قبل بضع سنوات فقط. واعتمدت اللجنة الرابعة نهجا تفاعليا في النظر في مسألة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والبنود ذات الصلة بها، وهي تعمل بصفة عامة على تعزيز الطابع التفاعلي لمداولاتها. وتحقيقا لنفس الغاية، فقد عقدت في بداية المناقشات العامة الجارية بشأن مختلف البنود حوارات تفاعلية مع ممثلين رفيعي المستوى من الأمانة العامة، فضلا عن حلقات نقاش. وفي إطار المناقشات، جرت مناقشة البند المعنون ''الاستعراض الشامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع جوانبها''.

٣٨ - وأشارت الرئيسة إلى أن اللجنة توصلت، بعد النظر في أساليب عملها، إلى استنتاج مفاده أنه ليس من الضروري ترشيد البنود، وأنه لا تصور لإمكانية تجميع البنود أو إلغاء بنود أخرى في هذه المرحلة. وبالعودة إلى هذه النقطة في جلسة طرح الأسئلة والرد عليها، علقت الرئيسة بأنه كان هناك توافق عام في الآراء داخل اللجنة بأن اللجنة تنتهج بالفعل نهجا مركزا وأن جدول أعمالها مبسط بما فيه الكفاية. إلا أنها أقرت بأنه ثمة وعي عام داخل اللجنة بأنه لا يزال من الممكن بذل مزيد من الجهود لتبسيط طريقة نظر اللجنة في البنود.

٣٩ - وكانت اللجنة الثانية، كما أشار رئيسها في بداية البيان الذي أدلى به، اللجنة الوحيدة خلال الدورة السابقة التي اعتمدت مقررا محددا به أهداف ملموسة تهدف إلى زيادة فعالية أساليب عملها. وأكد الرئيس أيضا أن فعالية اللجنة كانت عاملا محددا هاما في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية. وخلال المناقشة العامة للجنة التي استغرقت ثلاثة أيام، جرى الإعراب عن طائفة واسعة من الآراء بشأن أساليب عملها. وأشار الرئيس أيضا إلى أن هذه هي السنة الأولى منذ عدة سنوات التي يعتمد فيها القرار المتعلق بالتجارة بدون تصويت. وفي الدورة السادسة والستين أيضا، عقدت اللجنة الثانية ست مناسبات خاصة حققت نجاحا باهرا. وأعاد الرئيس تأكيد أن انتخاب أعضاء المكتب في الوقت المناسب هو أمر بالغ الأهمية، شأنه في ذلك شأن اجتماعات التسليم بين الأعضاء القادمين والمغادرين. ومن المهم أيضا إجراء مناقشات في الوقت المناسب تتيح وقتا كافيا للتفاوض واعتماد القرارات. وفي هذا الصدد، أكد الرئيس على ضرورة احترام الآجال الزمنية المعينة والأخذ بها. وكان أحد العوامل الهامة الأخرى ذات الصلة الأثر المترتب على التعيين المبكر للميسرين في أعمال اللجنة. وفيما يتعلق بهذا الأمر، أشار الرئيس إلى أن الفريق العامل قد يود معالجة مسألة مشاركة الاتحاد الأوروبي في عمل اللجان الرئيسية. كما قال إن مسألة اعتماد إطار دوري لبنود جدول الأعمال هي مسألة محل ترحيب ويمكن مواصلة النظر فيها.

٤٠ - وأشار رئيس اللجنة الثالثة إلى أنه على الرغم من عقد عدد أقل من الاجتماعات خلال الدورة السادسة والستين، فقد أنجزت اللجنة بنجاح عملها على النحو المقرر، وذلك باعتماد تسعة مشاريع قرارات أكثر مما اعتُمد في الدورة السابقة. واستمعت اللجنة الثالثة أيضا إلى ما مجموعه ٨٥٥ بيانا، وأشار الرئيس إلى أن هذا الرقم يعكس بوضوح كثافة عمل اللجنة وحجم عبء العمل الملقى على عاتقها على حد سواء. وشدد الرئيس بشكل خاص على أهمية انتخاب أعضاء المكتب في الوقت المناسب.

٤١ - وفيما يتعلق بأعمال اللجنة، أشار الرئيس إلى أنه في حين ينظر سنويا في جميع البنود المحالة إلى اللجنة الثالثة، فقد تقرر تقديم بعض التقارير ومشاريع القرارات لينظر فيها مرة كل سنتين. كما أكد على اعتزام اللجنة المضي قدما في هذا الاتجاه، بما يشير إلى أن المزيد من الترشيد عن طريق تجميع البنود أو النظر فيها بشكل مشترك هو أمر سيُنظر فيه بالتشاور مع الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بطول القرارات، يمكن أن يكون أحد الخيارات عدم تكرار نفس فقرات الديباجة في كل عام، بل الإحالة إلى القرارات السابقة عوضا عن ذلك. ويمكن تحقيق تحسين آخر من خلال الحد من عدد التقارير المطلوبة من الأمانة العامة وإبقاء تركيزها منصبا على التطورات الأخيرة والتقدم المحرز والتحديات والاستنتاجات والتوصيات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اقترح، في الحالات النادرة جدا التي لا تتوفر فيها التقارير بجميع اللغات في إطار زمني مدته ستة أسابيع، ضرورة عدم ادخار أي جهد لإتاحتها، بالصيغة المسبقة غير المحررة باللغة الإنكليزية فقط، على الموقع الشبكي للإدارة الفنية المسؤولة عنها. وسلط الرئيس الضوء على التأخر في إصدار تقرير مجلس حقوق الإنسان بصيغته النهائية لأسباب خارجة عن سيطرة الأمانة العامة، مشيرا إلى أن ذلك قد أعاق أعمال اللجنة الثالثة وحال دون أن تعقد اللجنة دورة في هذا الصدد تكون أكثر اتساقا بالمشاركة وذات طابع بناء أكبر. وذكر تحديدا حالة الدورة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، وعلق بقوله إنها انتهت قبل يومين فقط من بدء دورة اللجنة الثالثة. ومن ثم فقد اقترح الرئيس إعادة النظر في القرار ٢٨١/٦٥، ونتائج استعراض الجمعية العامة لمجلس حقوق الإنسان في دورتها الخامسة والستين لإتاحة الوقت الكافي للأمانة العامة لإصدار الوثيقة وفقا للجدول الزمني المحدد.

٤٢ - واقترح الرئيس أيضا توضيح القرار ٢٧٩/٦٥، بشأن مشاركة الاتحاد الأوروبي في عمل المنظمة، من أجل تفادي الاختلافات بين المجموعات الرئيسية والدول الأعضاء بشأن ترتيب المتكلمين. وأشار أيضا إلى القلق الذي أعرب عنه المكتب وفرادى الوفود فيما يتعلق بعدم توافر الغرف وخدمات السكرتارية للمشاورات، نظرا للعدد الكبير من المشاورات غير الرسمية بشأن مشاريع القرارات. ومن ثم، فقد أشار الرئيس إلى أنه قد يكون من المستصوب استعراض الدعم المقدم إلى أمانة اللجنة الثالثة بما يعكس الاحتياجات بشكل ملائم. وبغية تعجيل تبادل المعلومات وتعزيز الكفاءة، يتعين القيام بتحسين الموقع الشبكي للجنة الثالثة وتطويره واستخدامه.

٤٣ - وبعد عرض اختصاص وحجم عمل اللجنة السادسة، بدأ رئيسها في مناقشة أساليب عملها مشددا على حسن توقيت اجتماعاتها وتخصيص الوقت لها. وذكر على وجه التحديد الممارسة الإيجابية التي تجري مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع القرارات في الفترات التي لا يجري خلالها أي مناقشة رسمية. وفي هذا السياق، وصف التدابير المتخذة في اللجنة

ومكتبها لكفالة مناقشة جميع القرارات في اجتماع واحد على الأقل في إطار مشاورات غير رسمية مفتوحة وشفافة وشاملة. ومشيرا إلى ضرورة إعادة النظر في الحاجة إلى إجراء مناقشة سنوية بشأن بعض البنود من جدول الأعمال، اقترح إمكانية النظر في هذه البنود في صيغة موجزة، دون اللجوء لخيار الترشيد على وجه التحديد. وأعرب الرئيس عن أسفه لمدى تواتر إجراء مناقشات رسمية في اللجنة، مشيرا إلى أنه التمس سبلا لجعلها أكثر تفاعلية وموضوعية. وأشار أيضا إلى أن هناك بعض البنود، من قبيل سيادة القانون، يستحسن مناقشتها بمزيد من التعمق.

٤٤ - ثم ركز الرئيس على أعمال لجنة القانون الدولي، مشددا على أهميتها بالنسبة للجنة السادسة. وأكد على أهمية حصول الوفود المشاركة على تقريرها قبل بدء المداولات بكثير، كما أنه من الضروري لها أن تبدأ دراسة هذه المواد قبل فترة طويلة من مناقشة البند. ولتيسير هذا الأمر، فقد اقترح إمكانية أن تجتمع لجنة القانون الدولي في وقت سابق من العام. وأقر الرئيس بأن المناقشة التي تجريها اللجنة ذات طابع رسمي للغاية، وحث على إيجاد طريقة تجعلها أكثر تفاعلا. وحث أيضا على تيسير مشاركة مقررها وأعضاء اللجنة السادسة فيها، مشيرا إلى ضرورة أن تعقد بعض دوراتها على الأقل في نيويورك. وأكد أيضا بقوة على أنه ينبغي ألا يتزامن تحليل تقرير اللجنة مع تحليل المواضيع الأخرى المتعلقة بالمسائل القانونية.

٤٥ - وإجمالا، فقد أبدى الرئيس دعمه للجهود الرامية إلى تبسيط عمل اللجنة، وأقر، في جملة أمور، أن من الممكن تجميع البنود بشكل أكبر. إلا أنه، على غرار ما ارتآه رئيس اللجنة الرابعة، فهو مقتنع بأنه يتعين على اللجنة إعادة تقييم الطريقة التي تعالج بها القضايا، محذرا من عدم إحراز أي تقدم في حال لم تكن المناقشة تفاعلية. وأضاف يقول إنه هو أيضا يحث على اعتماد الإيجاز في البيانات الشفوية، مما يتيح مزيدا من الوقت للمناقشة التفاعلية ويتيح التركيز أكثر على كل موضوع.

٤٦ - وفي أعقاب العروض التي قدمها رؤساء اللجان الرئيسية، اقترح أحد الوفود إيجاد آلية لدراسة النقاط الأكثر إثارة للاهتمام التي طرحت في الإحاطات، بحيث تستخدم للمضي قدما في مقترحات محددة من أجل زيادة تحسين أساليب عمل اللجان الرئيسية.

إحاطة من الأمانة العامة بشأن الوثائق

٤٧ - في الإحاطة التي قدمها مدير شعبة الاجتماعات والنشر بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات عن الوثائق، ركز بشكل رئيسي على ثلاث نقاط: النتائج التي حققها الفريق العامل في هذا المجال من خلال قراراته السابقة؛ ومسألة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية إلى وثائق الأمم المتحدة؛ وسبل المضي قدما. وفيما يتعلق بأولى هذه النقاط،

أشار بصفة خاصة إلى الولاية المنصوص عليها في ثلاثة قرارات: القرار ٥٥/٢٨٥، الفقرة ٢٤ (ب) التي تنص على قيام الأمانة العامة بتوفير الوصول إلكترونيا إلى نصوص البيانات والتقارير، والوصول فيما يتعلق بالتقارير إلى نصوصها بجميع اللغات الرسمية في وقت واحد؛ والقرار ٦٤/٣٠١، الذي شجعت فيه الجمعية العامة الدول الأعضاء على الاستفادة على نحو تام من الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الأمانة العامة، مع مراعاة ما قد تحققه هذه العملية من وفورات في التكاليف ومن خفض للأثر المترتب على ذلك في البيئة؛ والقرار ٦٥/٣١٥ الذي شجعت فيه الجمعية الأمانة العامة على توحيد الوثائق تجنبا للازدواجية. وقد ساعدت هذه المراجع الثلاثة، إضافة إلى الولايات التي تقدمها، الأمانة العامة في تحقيق قدر كبير من الوفورات وأوجه الكفاءة، وزادت من فعاليتها أيضا.

٤٨ - وينعكس هذا الأمر في أعداد الصفحات والوثائق ودفعات الناشرين كلها. وفي السنوات الأربع الماضية وحدها، كان هناك انخفاض قدره ١٧ في المائة في عدد الأعمال المضطلع بها (من ٥٧٦ ٨ إلى ٣٤٢ ٧). وانخفض عدد الصفحات المجهزة في الربع الأول من كل سنة من ٦٤٤ ١٠٣ صفحة في عام ٢٠١١ إلى ٧٢٢ ٨٩ صفحة فقط في عام ٢٠١٢، وهو ما يشكل نقصانا ملفتا للنظر بعد الزيادات الكبيرة المسجلة في السنوات القليلة السابقة. وأكثر ما يثير الإعجاب أن عدد الصفحات المطبوعة في الربع الأول من كل عام انخفض بنسبة ٧٥ في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية لوحدها: من ٣٠٧ ٢٥٥ ٦١ صفحات في عام ٢٠٠٩ إلى ٦١٨ ٠٨٧ ١٥ صفحة فقط في عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، كان كل من البعثات الدائمة والعواصم يستخدم الخدمات الإلكترونية على نحو متزايد لتنزيل الوثائق مباشرة، وبتواتر متزايد دون اللجوء إلى الطباعة. وبلغ مجموع هذه المدخرات ١٠ ملايين دولار في ميزانية ٢٠١٢-٢٠١٣، جرى توفير الكثير منها من خلال إلغاء ١٤٨ وظيفة مختلفة.

٤٩ - وفيما يتعلق بإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية إلى الوثائق الرسمية، فلئن كانت الأمانة العامة ملتزمة تماما بتحقيق هذا الهدف، فإن تحقيق هذه الإمكانية كان أكثر صعوبة عندما استدعى الأمر العمل مع النسخ المطبوعة. غير أنه مع ظهور الوثائق الإلكترونية، التي يمكن تعديلها بشكل أبسط لإتاحة إمكانية الوصول إليها، أصبح هذا الأمر أسهل وأكثر قابلية للتحقيق. وعلاوة على ذلك، يسر عدد من الولايات الممنوحة إلى الأمانة العامة في هذا المجال هذه العملية أيضا.

٥٠ - وأخيرا، عند النظر في سبل المضي قدما، أوجز المدير نموذجا جديدا للعمل يستند إلى أربع ركائز هي: البوابة الإلكترونية؛ والنشر الإلكتروني؛ والأدوات الإلكترونية؛ والطباعة حسب الطلب. ومع تزايد تكامل هذه الركائز، أصبحت الفوائد المكتسبة منها تشمل قدرا أكبر من الاستدامة؛ وقدرا أكبر من الكفاءة والفعالية؛ وقدرا أكبر من إمكانية الوصول؛ وزيادة في إدارة المعرفة. واختتم المدير إحاطته بعرض موجز لنظام الخدمات الموفرة للورق، حيث أبرز إمكانية الوصول إليه بجميع اللغات الرسمية الست، ووصول الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية إليه، وتنظيمه حسب بنود جدول الأعمال، واستخدامه كأداة تدريب للمندوبين الجدد، من خلال ما يتضمنه من الوثائق وأشرطة الفيديو الخاصة بالاجتماعات على حد سواء.

٥١ - وفي الجلسة المخصصة للأسئلة والأجوبة، طرحت ثلاثة وفود أسئلة على المدير. فأحدها كان يساوره القلق من عدد الوظائف الملغاة وأراد أن يعرف المزيد عن هذا الأمر. وأوضح المدير أن أكبر عدد ممكن من الوظائف ألغي من خلال التقاعد، وجرى إلغاء ٢٠ وظيفة عن طريق النقل إلى مكان آخر في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وشدد متحدث ثان على أهمية وجود مواقع شبكية مستكملة بجميع اللغات الست وأراد أن يعرف ماهية الجهود التي تبذل لتحقيق ذلك. وأشار المدير إلى الموقع الشبكي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) بوصفه مثالا لموقع شبكي تقوم الأمانة العامة بتعهده واستكماله فعليا بجميع اللغات الرسمية الست. وأرادت دولة عضو ثالثة أن تعرف التدابير التي تتخذها الأمانة العامة من أجل ضمان أن يتم بالفعل تلقي الوثائق التي يجري إرسالها إلكترونيا إلى الدول الأعضاء. وأوضح المدير أنه اعتبارا من أيار/مايو ٢٠١١، يجري إرسال الرسائل إلكترونيا إلى الدول الأعضاء مع طلب تأكيد الاستلام. وعندما لا يرد هذا التأكيد، تتصل الأمانة العامة بالبعثة المعنية هاتفيا للتأكد من أن الوثيقة المرسلة قد استلمت بالفعل.

مداخلات الدول الأعضاء

٥٢ - في التعليقات العامة، أولت مجموعة واحدة من الدول اهتماما خاصا لتحسين أساليب العمل، مشيرة إلى أنه على الرغم من أن هذا الأمر كان محل اهتمام الفريق العامل لسنوات عديدة، فإن النتائج المتحققة كانت محدودة. ولئن أشارت إلى أن المسؤولية عن تحسين أساليب العمل تقع أساسا على كل دولة من الدول الأعضاء، فقد ظلت المجموعة مصرة على أن هذا المجال هو المجال الذي ينطوي على أكبر قدر من الإمكانيات فيما يتعلق بإجراء تغيير حقيقي وإنجاز إسهام حقيقي في عملية التنشيط. وإذ أشارت إلى أن توحيد القرارات القائمة يمكن أن يحقق قيمة مضافة حقيقية، فقد اقترحت ضرورة استعراض المرفق

الوارد في تقرير الفريق العامل المقدم في الدورة الثالثة والستين (A/63/959) واستكماله وضرورة قيام الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات حازمة لزيادة التنفيذ. وينبغي أيضا أن تشمل هذه القائمة، التي ينبغي أن تصدر باستمرار على أساس منتظم، إشارات إلى عدم التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، رأت المجموعة أنه ينبغي إجراء دراسة وافية لإمكانيات مواصلة النظر بالبنود مرة كل سنتين أو مرة كل ثلاث سنوات وتجميعها وحذف بعضها، وهو موقف شاركها فيه عدد من المتكلمين اللاحقين. وأشارت المجموعة إلى أن قيادة رؤساء اللجان الرئيسية في هذا الصدد تتسم بأهمية حاسمة. وكذلك اقترح متكلم آخر إجراء دراسة للتدابير التي يمكن اتخاذها لتبسيط عمل اللجنتين الثانية والثالثة.

٥٣ - ومن ناحية أخرى، أكدت مجموعة أخرى من الدول بقوة أنه لا يمكن تنفيذ أي من هذه التدابير من دون الحصول على موافقة واضحة من الدول المشاركة في تقديم البنود أو الدول المعنية. وعموما، أكدت هذه المجموعة على أن التنشيط عملية سياسية، حتى في أبعاده التقنية. وشكك متكلمون لاحقون أيضا في التأثير الذي خلفته عمليات التبسيط السابقة فعليا في كفاءة الجمعية وفعاليتها، وأشاروا إلى أنه قد يكون من المفيد إجراء دراسة لتأثيرها في عمل الجمعية.

٥٤ - وفيما يتعلق بتنفيذ القرارات، كان هناك إجماع على أن هذه القضية ذات أهمية كبيرة لتنشيط الجمعية العامة. وأكد بعض المتكلمين ضرورة إظهار الإرادة السياسية في هذا السياق، ولكن آخرين تساءلوا تحديدا عما إذا كانت إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل التنفيذ تكمن في ''قابلية تنفيذ'' العديد من الأحكام الواردة في القرارات، بما فيها تلك المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة نفسها.

٥٥ - وبالانتقال إلى مسألة الاجتماعات الرفيعة المستوى وبرمجتها، وهي قضية أثيرت لأول مرة في الفريق العامل في الدورة الخامسة والستين، أكدت إحدى مجموعات الدول أنه ينبغي النظر في الجوانب التنظيمية والإجرائية بعناية فائقة وأنه ينبغي مواصلة تحري دور المكتب ورئيس الجمعية العامة في هذا الصدد. وأشارت مجموعة أخرى من الدول إلى أن غالبية الاجتماعات الرفيعة المستوى تتناول مسائل ذات أهمية قصوى للبلدان النامية، لكنها أبدت استعدادها للنظر في مقترحات تهدف إلى زيادة تسليط الضوء على أحداث الجمعية المختلفة. وأكد أحد الوفود تحديدا أن من شأن عقد الكثير جدا من الاجتماعات الرفيعة المستوى، ولا سيما في إطار زمني ضيق للغاية، أن يقوض قيمتها.

٥٦ - وفيما يتعلق بنظام الاقتراع، أبدت إحدى مجموعات الدول اهتماما خاصا بالطريقة التي يمكن أن تسخر فيها التكنولوجيات المحسنة لجعل عملية الانتخابات في الجمعية العامة أكثر كفاءة. غير أن مجموعة أخرى من الدول حذرت من أن متطلبات الأمن والسرية لم تلب بالكامل حتى الآن، وهي نقطة كررها عدد من المتكلمين اللاحقين. وأكد أحد الوفود بقوة أنه ينبغي النظر في مسألة تكنولوجيا التصويت والاقتراع في سياق المخطط العام لتجديد مباني المقر في اللجنة الخامسة، في ضوء الآثار المترتبة على هذه المسألة في الميزانية.

٥٧ - ورأت مجموعة أخرى من الدول أنه يمكن اتخاذ تدابير إضافية لتحسين نوعية ودقة الوثائق الصادرة باللغات الرسمية الست، وكررت أيضا التأكيد على ضرورة تحسين دقة مواعيد إصدارها بعد اعتمادها. غير أنها لاحظت مع التقدير إلى الجهود التي تبذلها الأمانة للحد من توزيع النسخة الورقية من الوثائق الرسمية على البعثات الدائمة، وأشارت إلى أنه يمكن استخدام الوفورات المتحققة في مواصلة تحسين جودة هذه الوثائق.

دور الجمعية العامة ومسؤوليتها في اختيار الأمين العام وتعيينه، وكذلك في اختيار المرشحين لمناصب الرؤساء التنفيذيين الآخرين في منظومة الأمم المتحدة

٥٨ - جرى التركيز في الجزء المتبقي من الاجتماع الرابع للفريق العامل على دور الجمعية العامة في اختيار الأمين العام للأمم المتحدة وتعيينه، وكذلك في اختيار المرشحين لوظائف الرؤساء التنفيذيين الآخرين في منظومة الأمم المتحدة. وقدمت تسعة وفود مداخلات، تكلم اثنان منها باسم مجموعتين من الدول، من أجل عرض مواقفها بشأن هذه القضايا.

٥٩ - وأكدت إحدى مجموعات الدول الأهمية القصوى لدور الجمعية العامة في أن يصبح اختيار الأمين العام أكثر فعالية وتأثيرا وكفاءة، وفقا لأحكام القرارات ٥١/٢٤١ و ٦٠/٢٨٦ و ٦٤/٣٠١ و ٦٥/٣١٥. ورأى هذا الفريق أن مجلس الأمن، ولا سيما أعضاؤه الدائمون، تمتع بصلاحيات كبيرة جدا في هذه الصدد على مر السنين، وقد تعدى، بالتالي، على دور الجمعية العامة في هذا الشأن. ويعزى ذلك جزئيا إلى تفسير للقرار ١١ (د-١) يحابي مجلس الأمن، وهو قرار عدلت أحكامه جزئيا أو ألغيت بقرارات لاحقة. وأشارت هذه المجموعة نفسها إلى أن إحدى الوسائل الممكنة لتحسين هذه الحالة يمكن أن تكمن في تشجيع رئيس الجمعية العامة على التشاور مع الدول الأعضاء من أجل تحديد المرشحين الذين يمكن أن يعرضوا على مجلس الأمن والموافقة عليهم. وأشارت أيضا إلى أن العرض الرسمي للمرشحين على الجمعية العامة يمكن أن يتيح إجراء عملية تفاعل فعالة ومفيدة مع الدول الأعضاء. وأيد العديد من المتكلمين هذا الموقف، وأشار بعضهم إلى أنه موقف غالبية الدول الأعضاء. وأشار عدد من المتكلمين إلى أن القرار ١١ (د-١) كان نتاج

حقبة خلت، وقالوا إن ثمة ضرورة إلى تنفيذ القرارات التي صدرت لاحقا بشأن هذه المسألة بشكل كامل وصادق. واقترح أحد المتكلمين إدراج حكم في مشروع القرار الذي سيضعه الفريق العامل في سياق الدورة الحالية يقضي بألا تنظر الجمعية العامة في المستقبل في أي توصية من مجلس الأمن ما لم يجر تنفيذ أحكام القرارات ذات الصلة.

٦٠ - وأولت مجموعة أخرى من الدول أهمية قصوى للتنفيذ الكامل لأحكام المادة ٩٧ من الميثاق، والمادة ١٤١ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وقرارات الجمعية العامة ١١ (د-١) و ٢٤١/٥١ و ٢٨٦/٦٠ في هذا السياق، في حين أنها لا تزال تأخذ بالرغم من ذلك بالرأي القائل بأن عملية الاختيار ينبغي أن تكون شفافة وشاملة لجميع الدول الأعضاء. ورأت هذه المجموعة أن بوسع رئيس الجمعية العامة الاضطلاع بدور بناء في هذه العملية، ولا سيما عن طريق التشاور مع الدول الأعضاء، وأنه يمكن تيسير العملية من خلال عرض الترشيحات على نحو يتيح الوقت الكافي للتفاعل مع الدول الأعضاء. وأشار أحد الوفود إلى الأحكام القائمة في القرار ٢٤١/٥١، التي يمكن الاستفادة منها في هذا الصدد واعتبره مفيدا لاستعراض الدروس المستفادة من التجارب السابقة تحسبا لعملية التعيين المقبلة. وأشار متكلم آخر إلى أن دور الأمين العام توسع توسعا كبيرا في ضوء التحديات العالمية المتزايدة، وأكد أهمية ضمان حصول الأمين العام على أوسع دعم ممكن. وقال إن عملية الاختيار ينبغي أن تستند، وفقا لذلك، إلى الانسجام والتوافق.

٦١ - وأشار متكلم لاحق إلى عدم ضرورة إجراء أي تغيير في حال كانت الإجراءات كافية. وأشار في هذا الصدد إلى أن الميثاق واضح جدا في وصف عملية غير معقدة لاختيار الأمين العام وتعيينه، وهي عملية ناجحة في ضمان تقديم مرشح يمكنه النجاح. وأكد هذا المتكلم كذلك أن الجمعية العامة ومجلس الأمن جهازان رئيسيان متساويان. وأشار متكلم آخر بالمثل إلى استعداده للنظر في سبل تحسين الإجراءات القائمة، مشددا أيضا في الوقت نفسه على ضرورة أن تستند أي مبادرة إلى أحكام الميثاق استنادا تاما.

٦٢ - وفيما يتعلق بعمليات تعيين الرؤساء التنفيذيين الآخرين لمنظومة الأمم المتحدة، أقرت مجموعة من الدول التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة ذي الصلة (JIU/REP/2009/8). غير أن مجموعة أخرى من الدول اغتنمت فرصة الإحاطة علما بالتقرير نفسه لإعادة التأكيد بقوة على أنها ترى، في ضوء المادة ٩٧ من الميثاق، أن عمليتي اختيار الأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين تختلفان اختلافا جوهريا.

مهام مكتب رئيس الجمعية العامة، بما في ذلك تعزيز ذاكرته المؤسسية وعلاقته مع الأمانة العامة

٦٣ - ركّز الاجتماع الخامس للفريق العامل، المعقود في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، على تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة. وأدلى ببيانات ممثلو ما مجموعه أحد عشر وفداً، قدموا فيها مواقفهم، بما في ذلك باسم مجموعتيْ دول. وفي بداية الاجتماع، استمع الفريق العامل إلى إحاطات قدمها رئيس مكتب رئيس الجمعية العامة والمكتب التنفيذي لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بشأن تمويل مكتب رئيس الجمعية العامة وملاكه الوظيفي. كما أوضح مدير شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات حالة آخر التطورات التكنولوجية في ما يتعلق بالاقتراع حسبما أفادت به إدارة الشؤون الإدارية.

٦٤ - وذكر رئيس مكتب رئيس الجمعية العامة أنه، في ضوء استمرار ازدياد عبء عمل الجمعية العامة من دورة إلى أخرى، الذي يملأ حالياً السنة التقويمية كلها، ومسؤولية الرئيس في إبراز صورة الجمعية العامة لدى الجمهور من خلال أنشطة التوعية، الأمر الذي ينطوي على السفر خارج المقر، فإن توفير الموارد البشرية والمالية الكافية يعد أمراً أساسياً للاضطلاع بمهام الرئاسة بفعالية. ويشمل ذلك المضي قدما في جدول أعمال الجمعية العامة وقيادة عمليات المتابعة وتيسيرها. ومع ملاحظة الطابع المتنوع لموظفي المكتب الحاليين، الذي يتسم بالتمثيل المتوازن بين الجنسين والتمثيل بين جميع مناطق العالم، فقد أشار رئيس مكتب رئيس الجمعية العامة إلى المساهمات التي قدمتها بعض الدول الأعضاء في شكل إعارة موظفين، فضلا عن الدعم الكبير الذي قدمته قطر. واستغرب أنه في حين ازدادت الميزانية العامة للمنظمة، ظل مستوى الموارد المخصصة للمكتب على حاله منذ عام ١٩٩٨. وعلى الرغم من إنشاء صندوق استئماني لدعم مكتب رئيس الجمعية العامة، فلم يتلق أي مساهمات خلال الدورة السادسة والستين. لذلك واجه المكتب صعوبات مالية خطيرة، لا سيما خلال الفترة المتبقية من ولايته، على الرغم من المساهمات الكبيرة التي قدمتها قطر، مما أدى إلى استنفاد ميزانيته العادية. وفي حين أن الجمعية العامة قد كررت، في قرارها ٢٤٦/٦٦، طلبها إلى الأمين العام بأن يقدم مقترحات لاستعراض الموارد المخصصة للمكتب في دورة الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، يؤمل بأن تتخذ الجمعية العامة تدابير كافية، على الأقل لمواكبة تطور الميزانية العادية وبتخصيص وظائف إضافية. أما في ما يتعلق بالذاكرة المؤسسية، فإن الانتقال بين الرئاسات يعد أمراً بالغ الأهمية، كما هو الحال بشأن حفظ وثائق وسجلات المكتب بطريقة صحيحة. واقترح رئيس المكتب أيضا إمكانية الإبقاء على بعض الموظفين من دورة إلى أخرى،

ولا سيما في ضوء بعض الولايات التي تمتد إلى أكثر من دورة واحدة. ورحّب أيضا بفكرة الاستفادة من خبرات الرئاسات الأخرى من خلال استخدام مجلس رئاسي ثلاثي.

٦٥ - وعملا بالفقرة ٢٦ من القرار ٣١٥/٦٥، قدمت الموظفة التنفيذية لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لاحقاً، تقريرا عن ملاك موظفي مكتب رئيس الجمعية العامة، وعن تمويله. وأشارت إلى أن الملاك الوظيفي للمكتب يضم خمس وظائف في المكتب ذاته، وأربعة في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، ومتحدثا رسميا تقدمه إدارة شؤون الإعلام، وموظفي أمن تقدمهما إدارة شؤون السلامة والأمن، وسيارة الرئيس وسائقه، والخدمات القانونية والمشورة المقدمة من مكتب الشؤون القانونية. والمعدات المقدمة من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأماكن عمل مكتب رئيس الجمعية العامة. ويشمل الدعم المالي مبلغاً قدره ٠٠٠ ٢٥٠ دولار مخصصاً منذ عام ١٩٩٨ (يزيد حاليا مع احتساب تسوية التضخم (''إعادة تقدير التكاليف'')، عن ٠٠٠ ٣٠٠ دولار بقليل). ويخضع استخدام هذه الأموال للسلطة التقديرية لرئيس الجمعية العامة، لكنها تستخدم غالبا لتغطية تكاليف السفر والضيافة والعمل الإضافي. وفي الوقت نفسه، أنشئ صندوق استئماني لقبول التبرعات في عام ٢٠١٠، دعماً للمكتب وعمله. بيد أن هذه الأموال كثيرا ما كانت مخصصة لأحداث أو أنشطة محددة، وتعيّن استخدامها عادة في نفس الدورة التي قدمت فيها. وأكدت الموظفة التنفيذية أيضاً على أنه لم تقدم أي مساهمات إلى الصندوق الاستئماني خلال الدورة السادسة والستين.

٦٦ - ورداً على طلب سابق للحصول من الأمانة العامة على آخر المعلومات بشأن حدوث أي تطورات تكنولوجية جديدة بشأن تكنولوجيا الاقتراع، أبلغ مدير الجمعية العامة وشعبة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات الفريق العامل بأنه لم تطرأ بشكل عام تغيرات هامة على التطورات التكنولوجية تتوافق مع المعايير الواردة في الفقرة ١٩ من القرار ٣١٥/٦٥، وهي ضرورة التأكد من مصداقية عملية الاقتراع وموثوقيتها وسرّيتها.

٦٧ - وركزت الدول الأعضاء في بياناتها العامة على مسألة الموارد البشرية والمالية المخصصة لمكتب الرئيس، وعلى المجالات الأخرى التي يمكن أن تسهم في تحسين الذاكرة المؤسسية، مثل حفظ الوثائق وتقارير الدروس المستفادة بصورة صحيحة.

٦٨ - وأعربت إحدى مجموعات الدول، مشيرة إلى استمرار ازدياد عبء عمل رؤساء الجمعية العامة خلال السنوات الأخيرة، عن قلقها إزاء ما وصفته بعدم تنفيذ الأحكام الواردة في القرارين ٣٠١/٦٤ و ٣١٥/٦٥ اللذين طُلب فيهما إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات

لاستعراض الاعتمادات المخصصة لميزانية مكتب الرئيس. وأعربت أيضا عن هذا القلق العديد من الوفود التي تكلمت بصفتها الوطنية. وأشار أحد هذه الوفود إلى ضرورة زيادة الموارد من ضمن الميزانية العادية لكي لا تؤثر على مصداقية ونزاهة منصب رئيس الجمعية العامة بجعله يعتمد على مصادر تمويل أخرى، وكذلك لكي لا تثبط البلدان التي تفتقر إلى موارد مالية من تقديم مرشح لها لمنصب الرئيس. وأشار متحدث آخر بالتحديد إلى الرد الذي تلقته اللجنة الخامسة عندما طرحت هذه المسألة في العام الماضي، وهي أن المراقب المالي قد اتصل بالرئيس في ذلك الحين، الذي أجاب بأنه لا توجد ضرورة لزيادة موارد المكتب لتحسين أداء الرئاسة. ونتيجة لهذا الرد، لم تُقدم أي مقترحات. ونظراً لذلك، تساءل الوفد عما إذا كانت آراء مكتب الرئيس مطلوبة في عملية إعداد الميزانية، لأن الجمعية العامة قد طلبت بالفعل من الأمانة العامة أن تقدم مقترحات محددة.

٦٩ - وردا على هذا السؤال، أكدت الموظفة التنفيذية على أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات قد توخّت الحرص الواجب بالتعريف بالولاية المحددة، لدى اعتمادها، في مذكرة موجهة من وكيل الأمين العام إلى رئيس مكتب الأمين العام آنذاك. وأشارت كذلك إلى أنه خلال إعداد الميزانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، تم الاتصال برئيس المكتب آنذاك من خلال مكتب الأمين العام، ودعي إلى تقديم أي توصيات. وكان الرد الذي ورد من مكتب رئيس الدورة الخامسة والستين بعدم وجود شعور بالحاجة إلى أي موارد إضافية لأداء مهام المكتب بنجاح، وبالتالي لم تطلب أي موارد إضافية. وستطرح المسألة على المراقب المالي، ربما لتحديد مسار عمل ملائم أكثر قبل عملية إعداد الميزانية التالية التي ستجري خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٢، لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٧٠ - وشددت مجموعة من الدول كذلك على الحاجة إلى تخصيص وظائف إضافية إلى مكتب رئيس الجمعية العامة على أساس دائم، بما في ذلك التنفيذ الصارم للولايات المتعلقة بتعيين متحدث رسمي ومساعد للرئيس. وبالمثل، فقد اعتبر أن النفقات المتصلة بالأمن تشكل عبئا إضافيا على موارد المكتب المحدودة. وطلبت أيضا تخصيص حيز كاف لمكتب رئيس الجمعية العامة في مبنى المرج الشمالي، وعند العودة إلى المقر، في ذلك المبنى أيضاً.

٧١ - ولاحظت مجموعة أخرى من الدول، من جانبها، أهمية تحسين الذاكرة المؤسسية للمكتب لكفالة الاتساق والاستمرارية في أنشطة الجمعية العامة، ولاحظت أيضا مع التقدير جميع التدابير التي اتخذت بالفعل في هذا الصدد. ورأت هذه المجموعة أنه من الجوهري تعيين موظفين مخصصين من الأمانة العامة في المكتب، في حدود موارد متفق عليها، وجادلت بأن تحسين العمليات القائمة وترتيبات التوظيف ستتيح للرئيس ممارسة دوره بفعالية أكبر.

ورحبت أيضا بالدعم المقدم من الأمانة العامة حتى الآن فيما يتعلق بخدمات المراسم والأمن والحيز المكتبي الملائم. وركّز متكلم آخر كذلك على الذاكرة المؤسسية، مؤكداً على الحاجة إلى تعزيزها بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة. وذكر عدد من الوفود على وجه التحديد ''دليل رئيس الجمعية العامة'' باعتباره مبادرة جديرة بالترحيب في هذا الصدد. وأكد وفد آخر على أهمية الاستمرار في تحليل التدابير والإجراءات التي يمكن أن تحسن استخدام الموارد البشرية والمالية الحالية إلى أقصى حد. واقترح وفد آخر أنه من المهم استعراض ودراسة ما جرى تحسينه حتى الآن من خلال زيادة عدد الموظفين. واقترح أيضا تقييم عدد الموظفين اللازمين لإدارة عمل المكتب بفعالية استناداً إلى دراسة شاملة لتوصيفات الوظائف لكفالة تحقيق المكاسب المرجوة في الإنتاجية.

٧٢ - وأكد وفد آخر دعمه لإجراء تحسينات عملية في عمل مكتب رئيس الجمعية العامة ودعمه للعديد من الأفكار التي طرحت بالفعل، والتي تشمل تقديم إحاطات عن الدروس المستفادة من رئاسة إلى أخرى؛ وتحديد مواعيد نهائية للولايات التي تعتمدها الجمعية العامة والأفرقة العاملة التي تنشئها؛ وتخفيض عدد البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية؛ وترشيد جداول الاجتماعات لتمكين جميع الوفود من متابعة أعمال الجمعية العامة؛ وإجراء مشاورات شفافة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن؛ وتبادل الآراء، في بداية الدورة، بين رؤساء الأجهزة الرئيسية. وأكد متحدث آخر أن أي اقتراح يتعلق بزيادة الموارد المخصصة لمكتب الرئيس ينبغي أن ينظر فيها وفقا لأحكام النظام الداخلي الحالي؛ ولا سيما في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وفي اللجنة الخامسة. وقدم اقتراح أيضا بضرورة النظر في استخدام أفضل للموارد المتاحة. وأشار المتحدث أيضا إلى المناقشات الصعبة التي دارت في اللجنة الخامسة أثناء النظر في ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. واقتُرح خيار آخر يقضي بدراسة إمكانية استخدام إضافي لموارد الأمانة العامة، كما حدث بالنسبة لمجلس الأمن.

٧٣ - وفي ما يتعلق بتكنولوجيا الاقتراع، فقد أعربت مجموعة من الدول عن قلقها إذ لا يبدو أن أي نظام من النظم المقدمة خلال الدورات السابقة يلبي متطلبات الجمعية العامة المتعلقة بالموثوقية والمصداقية والنزاهة والسرية. وشددت أيضا على أن تطوير الأجهزة الإلكترونية المتصلة بنظم التصويت والاقتراع في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر لا يمكن الاحتجاج به بحد ذاته لحث الدول الأعضاء على اعتماد هذه النظم. غير أن مجموعة أخرى من الدول، أكدت على أهمية تحسين نظام الاقتراع الحالي وضرورة تكييفه مع التكنولوجيات الحديثة، مما سيسهم في تعزيز فعالية أساليب عمل الجمعية العامة. وأعرب متحدث آخر أيضا عن رأي مفاده أنه بوسع الجمعية العامة أن تستفيد من التكنولوجيات الجديدة والتأكيد في الوقت نفسه على الحاجة إلى حماية سرية أي نظام جديد وموثوقيته.

ثالثا – الاستنتاجات

٧٤ – وفقا لولايته، سعى الفريق العامل إلى تحديد المسائل الرئيسية المثيرة للقلق وحالات توافق الآراء الممكنة، ودراسة الحالة الراهنة لمعالجة تلك المسائل، وإلى اتخاذ إجراء أو الإشارة إلى إمكانية اتخاذ إجراءات أخرى بشأنها.

٧٥ – وفي اجتماعه السادس، المعقود في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، نظر الفريق العامل في مشروع قرار (انظر الفقرة ٧٧ أدناه) وفي التقرير الحالي واعتمدهما.

رابعا – التوصيات

٧٦ – استنادا إلى مشروع قرار قام بتعميمه الرئيسان المشاركان، وضع الفريق العامل المخصص القرار الوارد أدناه.

٧٧ – وفي اجتماعه السادس، المعقود في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٢، اختتم الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة أعماله للدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وقرر الفريق العامل أن يوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تنشيط أعمال الجمعية العامة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها السابقة المتعلقة بتنشيط أعمالها، بما في ذلك القرارات ٧٧/٤٦ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ٢٣٣/٤٧ المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ و ٢٦٤/٤٨ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ و ٢٤١/٥١ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ و ١٦٣/٥٢ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ١٤/٥٥ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ و ٢٨٥/٥٥ المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ و ٥٠٩/٥٦ المؤرخ ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٣٠٠/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٣٠١/٥٧ المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٣ و ١٢٦/٥٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ و ٣١٣/٥٩ المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ و ٢٨٦/٦٠ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ و ٢٩٢/٦١ المؤرخ ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧ و ٢٧٦/٦٢ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ٣٠٩/٦٣ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ٣٠١/٦٤ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ و ٣١٥/٦٥ المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١،

وإذ تؤكد أهمية تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتنشيط أعمالها، وإذ تلاحظ مع القلق عدم تنفيذها وانعدام تأثيرها على سلطة الجمعية وفعاليتها وكفاءتها،

وإذ تسلم بدور الجمعية العامة في معالجة قضايا السلام والأمن، وفقا لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تعيد تأكيد دور الجمعية العامة وسلطتها فيما يتصل بالشؤون العالمية التي تهم المجتمع الدولي، بما في ذلك الحوكمة العالمية، حسبما ينص عليه الميثاق،

وإذ ترحب بقرار رئيس الجمعية العامة أن يكون موضوع ''إصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها'' إحدى دعائم رئاسته خلال الدورة السادسة والستين،

وإذ يرحب أيضا بقرار رئيس الجمعية العامة أن يكون موضوع المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين ''دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية''،

وإذ تسلم بضرورة مواصلة تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها،

وإذ تؤكد ضرورة التنفيذ الكامل للقرارات التي تحدد الترتيبات اللغوية المتعلقة باللغات الرسمية للأمم المتحدة ولغتي العمل في الأمانة العامة، كأساس لجمعية تتسم بالفعالية والكفاءة والشمول،

وإذ تعيد تأكيد أهمية أن تضاعف الأمانة العامة جهودها لتنفيذ الفرع الثاني من النظام الداخلي للجمعية العامة تنفيذا تاما،

وإذ تلاحظ الدور الهام الذي يؤديه مكتب رئيس الجمعية العامة والأنشطة التي يضطلع بها،

وإذ تكرر تأكيد أن تنشيط أعمال الجمعية العامة عنصر بالغ الأهمية في عملية إصلاح الأمم المتحدة عموما،

١ - **ترحب** بتقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة؛

٢ - **تقرر** أن تنشئ، في دورتها السابعة والستين، فريقا عاملا مخصصا معنيا بتنشيط أعمال الجمعية العامة، تكون المشاركة فيه مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء، بغرض:

(أ) تحديد مزيد من السبل لتعزيز دور الجمعية وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها، بعدة طرق من بينها الاستناد إلى التقدم المحرز خلال دورات الجمعية العامة السابقة، فضلا عن القرارات السابقة وتقييم حالة تنفيذها؛

(ب) تقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية في دورتها السابعة والستين؛

٣ - **تقرر أيضا** أن يواصل الفريق العامل المخصص استعراضه لقائمة قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتنشيط أعمالها المرفقة بتقرير الفريق العامل المخصص المقدم في الدورة الثالثة والستين وأن يقوم، نتيجة لذلك، بإصدار صيغة مستكملة للقائمة ترفق بتقرير الفريق العامل المخصص الذي سيقدم في الدورة السابعة والستين، وتطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم آخر ما استجد من معلومات عما يرد في قرارات الجمعية المتعلقة بتنشيط أعمالها من أحكام مطلوب من الأمانة العامة أن تنفذها و لم تنفذ بعد، مع بيان المعوقات التي تحول دون التنفيذ وأسباب ذلك، لكي يواصل الفريق العامل المخصص النظر فيها خلال الدورة السابعة والستين؛

دور الجمعية العامة وسلطتها

٤ - **تعيد تأكيد** دور الجمعية العامة وسلطتها، في مجالات منها المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المواد ١٠ إلى ١٤ و ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة، بالاستناد، حسب الاقتضاء، إلى الإجراءات المبينة في المواد ٧ إلى ١٠ من النظام الداخلي للجمعية، التي تتيح للجمعية اتخاذ إجراءات سريعة وعاجلة، واضعة في اعتبارها أن مجلس الأمن منوط به المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق؛

٥ - **تحيط علما** بما استجد من تطورات في الجمعية العامة بالنسبة لسبل التصدي للتحديات الناشئة والأحداث الراهنة ذات الاهتمام المشترك للمجتمع الدولي، وتشدد على ضرورة أن تواصل الجمعية العامة الاضطلاع بنشاط بدورها فيما يتعلق بتلك التحديات والأحداث والتصدي لها بفعالية؛

٦ - **ترحب** بالمبادرة التي اتخذها رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة للدورة السادسة والستين لتحديد موضوع تسوية المنازعات بالوسائل السلمية باعتباره أحد مجالات التركيز الرئيسية واختيار موضوع ”دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية“ باعتباره الموضوع الرئيسي للدورة السادسة والستين للجمعية العامة؛

٧ - **ترحب** بعقد مناقشات مواضيعية بشأن المسائل الآنية بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي وبما تتسم به من طابع تفاعلي شامل للجميع، وتدعو رئيس الجمعية العامة إلى مواصلة هذه الممارسة وإلى التشاور مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بالسبل التي يمكن بها التوصل، حسب الاقتضاء، إلى نتائج محددة في تلك المناقشات؛

٨ - **تسلم** بأهمية وفائدة مواصلة التفاعل بين الجمعية العامة والمنتديات والمنظمات الدولية أو الإقليمية المعنية بالشؤون العالمية التي تهم المجتمع الدولي، في إطار منظور تنشيط أعمال الجمعية؛

٩ - **ترحب** بالممارسة التي بموجبها يواظب الأمين العام على تقديم إحاطات دورية غير رسمية بشأن أولوياته وأسفاره وأحدث أنشطته، بما في ذلك مشاركته في الاجتماعات والمناسبات الدولية التي تنظم خارج الأمم المتحدة، وتشجعه على المداومة على هذه الممارسة؛

١٠ - **تؤكد** أهمية ضمان زيادة التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بين الأجهزة الرئيسية، وترحب بعقد رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين اجتماعات منتظمة مع الأمين العام ورؤساء مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية وبإبلاغ الدول الأعضاء بنتائج هذه الاجتماعات بانتظام، وتشجع على مواصلة تلك الممارسة؛

١١ - **ترحب** بالتحسينات التي أدخلت على نوعية التقارير السنوية التي يقدمها مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، وتشجع المجلس على إدخال المزيد من التحسينات عند الاقتضاء، وتحيط علما بما يقوم به رئيس المجلس من عقد اجتماعات غير رسمية مع جميع الدول الأعضاء قبل إعداد التقارير؛

١٢ - **تلاحظ** أنه، وفقا للمادة ١٥ والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق، يقدم مجلس الأمن تقارير سنوية، وتقارير خاصة إذا اقتضت الحال، إلى الجمعية عامة لتنظر فيها؛

١٣ - **تدرك** أن عدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة المختلفة، لا سيما القرارات المتخذة بتوافق الآراء، يمكن أن يقلص دور الجمعية وسلطتها، وتشدد على أهمية دور الدول الأعضاء في تنفيذها ومسؤوليتها عن ذلك؛

١٤ - **تحث** الأمانة العامة على مواصلة جهودها الرامية إلى تسليط الأضواء على الجمعية العامة وتؤكد من جديد الفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ٢٨٦/٦٠ وتقرر أن تظهر الإعلانات المتعلقة بعمل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في ''يومية الأمم المتحدة'' حسب الترتيب المنصوص عليه في المادة ٧ من ميثاق الأمم المتحدة؛

١٥ - **تحث** الأمانة العامة أيضا على أن تعمم إضافة إلى ممارسة توجيه الرسائل بالبريد الإلكتروني، توجيه الرسائل والإخطارات الرسمية الهامة إلى جميع البعثات الدائمة بواسطة رسائل الفاكس؛

١٦ - **ترحب** بالإحاطات المقدمة من رؤساء اللجان الرئيسية الذين أطلعوا الفريق العامل المخصص على ما أجروه من مناقشات بشأن أساليب العمل في لجانهم خلال الدورة السادسة والستون؛

١٧ - **ترحب** بدعوة رئيس الجمعية العامة إلى عقد جلسة تقارع أفكار بشأن أساليب عمل اللجنة الخامسة خلال الدورة السادسة والستين؛

١٨ - **تطلب** إلى الجمعية العامة ولجانها الرئيسية أن تواصل، في الدورة السابعة والستين، في ظل التشاور مع الدول الأعضاء، النظر في المداومة على مناقشة بنود ما في جدول أعمال الجمعية كل سنتين وكل ثلاث سنوات وتجميعها وحذف بعضها، وأن تقدم مقترحات في هذا الشأن، واضعة في اعتبارها توصيات الفريق العامل المخصص في هذا الصدد، بطرق من بينها إدراج شرط انقضاء أجل النظر في البنود، على أن توافق على هذا صراحة الدولة أو الدول المقدمة للبنود؛

١٩ - **تشجع** كل لجنة من اللجان الرئيسية على مناقشة أساليب عملها في الدورة السابعة والستين، وتدعو رؤساء اللجان الرئيسية، في الدورة السابعة والستين، إلى إحاطة الفريق العامل المخصص، حسب الاقتضاء، بما دار من مناقشات حول أساليب العمل؛

٢٠ - **تلاحظ مع التقدير** أن الاجتماعات الرفيعة المستوى المعقودة في الأمم المتحدة تبرز بقدر أكبر مواضيع هامة للغاية، مع مراعاة ضرورة تيسير المشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء وعدم المساس بالمناقشة العامة في أيلول/سبتمبر، وتكرر دعوتها الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورؤساء اللجان الرئيسية إلى القيام، في ظل التشاور مع الدول الأعضاء، بتعزيز جهود تنسيق عملية وضع جداول الاجتماعات الرفيعة المستوى، بحيث يحدد عددها ويجري توزيعها على نحو يكفل الاستفادة منها على الوجه الأمثل؛

٢١ - **تشجع** الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والأمانة العامة على مواصلة التشاور بشأن توحيد إجراءات الوثائق تجنبا للازدواجية وعلى ممارسة أقصى قدر ممكن من النظام في سياق توخي الإيجاز في القرارات والتقارير وغيرها من الوثائق، بجملة طرق من بينها الإشارة إلى وثائق سابقة بدلا من تكرار المحتوى الفعلي، والتركيز على المواضيع الرئيسية وتدعوها إلى مراعاة المواعيد النهائية المحددة لتقديم الوثائق تيسيرا لتجهيزها في الوقت المناسب ليتسنى للهيئات الحكومية الدولية دراستها؛

٢٢ - **تشير** إلى قرارها ٨١/٦٦ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ الذي لاحظت فيه الجهود التي تبذلها إدارة شؤون الإعلام لمواصلة التعريف بأعمال الجمعية العامة وبقرارها، وطلبت إلى الإدارة أن تواصل تعزيز علاقة العمل التي تربطها بمكتب رئيس الجمعية العامة وتشدد على أهمية مواصلة تعزيز الوعي لدى الجمهور ووسائط الإعلام بأعمال الجمعية العامة وما تتخذه من قرارات، بطرق من بينها إصدارها وتوزيعها في الموعد المقرر باللغات الرسمية جميعها؛

٢٣ - **تشجع** الدول الأعضاء على الاستفادة التامة من الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الأمانة العامة، مع مراعاة ما قد تحققه هذه العملية من وفورات في التكاليف ومن خفض للأثر المترتب على ذلك في البيئة من أجل تحسين نوعية تلك الوثائق وتوزيعها؛

٢٤ - **تقرر** أن يواصل الفريق العامل المخصص الاطلاع على خيارات لإجراء الاقتراع على نحو أكثر فعالية من حيث الوقت وأكثر كفاءة وأمنا، مؤكدة من جديد ضرورة التأكد من مصداقية عملية الاقتراع وموثوقيتها وسريتها، وتطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم بيانا عما يجد من تطورات تكنولوجية، على أن يكون مفهوما أن اعتماد أي نظام جديد للاقتراع في المستقبل سيستلزم أن تتخذ الجمعية العامة مقررا بشأنه في جلسة عامة؛

اختيار وتعيين الأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين

٢٥ - **تعيد تأكيد التزامها** بأن تواصل النظر، في إطار الفريق العامل المخصص، ووفقا لأحكام الفقرة ٩٧ من الميثاق، في تنشيط دور الجمعية العامة في اختيار وتعيين الأمين العام، وتدعو إلى التنفيذ الكامل لجميع القرارات المتخذة في هذا الصدد، بما في ذلك القرارات ١١ (د-١) و ٢٤١/٥١ و ٢٨٦/٦٠، وبخاصة الفقرات ١٧ إلى ٢٢ من مرفقه، والقرار ٣٠١/٦٤؛

٢٦ - **تسلم** بأن عملية اختيار وتعيين الأمين العام تختلف عن العملية المتبعة فيما يتعلق بالرؤساء التنفيذيين الآخرين في منظومة الأمم المتحدة، بالنظر إلى دور مجلس الأمن وفقا للمادة ٩٧ من الميثاق، وتعيد تأكيد ضرورة أن تكون عملية اختيار الأمين العام شفافة وشاملة لجميع الدول الأعضاء؛

٢٧ - **تحيط علما** بالتوصية الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المتعلق باختيار الرؤساء التنفيذيين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وشروط خدمتهم التي يقترح فيها أن تعقد الجمعية العامة جلسات استماع أو اجتماعات مع المرشحين لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة؛

تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة

٢٨ - **ترحب** بتقديم رئيس الجمعية العامة ومكتب رئيس الجمعية العامة للآراء المتعلقة بتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة وعلاقته بالأمانة العامة إلى الفريق العامل المخصص؛

٢٩ - **ترحب أيضا** بالإحاطات الدورية المقدمة من رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين إلى الدول الأعضاء عن آخر أنشطته، بما في ذلك السفر في مهام رسمية، وتشجع على مواصلة هذه الممارسة؛

٣٠ - **ترحب كذلك** بالتدابير المتخذة بالفعل لتعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة؛

٣١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، مقترحات بشأن استعراض الاعتماد المخصص في الميزانية لمكتب رئيس الجمعية العامة، وفقا للإجراءات المعمول بها؛

٣٢ - **تلاحظ** أن الأنشطة التي يضطلع بها رئيس الجمعية العامة قد ازدادت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وتشير إلى الأحكام المتعلقة بتوفير الدعم لمكتب رئيس الجمعية العامة في القرارات السابقة، وتعرب عن اهتمامها المستمر بالبحث عن سبل لتقديم المزيد من الدعم إلى المكتب، وفقا للإجراءات القائمة، وبخاصة المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وفي هذا السياق تتطلع إلى قيام الأمين العام بتقديم مقترحاته عملا بالفقرة ٣٢ من القرار ٦٦/٢٤٦؛

٣٣ - **تشدد** على أهمية المساهمات التي تقدمها الدول الأعضاء إلى الصندوق الاستئماني دعما لمكتب رئيس الجمعية العامة، وتلاحظ، في هذا الصدد، أنه لم تقدم أي مساهمات إلى الصندوق خلال الدورة السادسة والستين للجمعية وتدعو الدول الأعضاء إلى النظر في المساهمة في الصندوق؛

٣٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، في الدورة السابعة والستين، تقريرا بشأن تمويل مكتب رئيس الجمعية العامة وملاكه الوظيفي، يغطي المسائل التقنية واللوجستية والمالية والمسائل المتعلقة بالمراسم؛

٣٥ - **تلاحظ** الشواغل التي أبديت فيما يتعلق بترتيبات المراسم الخاصة برئيس الجمعية العامة، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل السعي، في حدود الموارد المتاحة، إلى كفالة توفير خدمات المراسم والأمن المناسبة وما يكفي من حيز المكاتب للرئيس، من أجل تمكينه من الاضطلاع بمهامه على نحو يتناسب وهيبة المكتب ومكانته؛

٣٦ - **تؤكد** على ضرورة أن يتوافر لمكتب رئيس الجمعية العامة، في حدود الموارد المتاحة، الملاك الوظيفي المخصص له داخل الأمانة العامة للاضطلاع بمسؤولية تنسيق المرحلة الانتقالية بين الرؤساء، وإدارة التفاعل بين رئيس الجمعية والأمين العام، والاحتفاظ بالذاكرة المؤسسية، وتطلب إلى رؤساء الجمعية لدى انتهاء مدة رئاستهم أن يحيطوا من يخلفهم علما بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات.